

يثير تطبيق الحد من التجريم بأرض الواقع إشكالات عديدة، يتعدى تأثيرها حدود الدولة التي تبنت هذه السياسة، إلى باقي الدول التي لم تتبع نفس الاتجاه، مما قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للحد من التجريم بشكل فعال وفقا لما أشارت إليه اللجنة الأوروبية لمشاكل التجريم، والتي تؤثر على الدولة المطبقة لسياسة الحد من التجريم، أن إلغاء تجريم سلوك معين بهذه الدولة، قد يشكل إغراء وحافزا لأفراد باقي الدول التي لم تسلك نفس النهج للهجرة والنزوح إلى تلك الدولة، وخاصة إذا تعلق الأمر ببعض المزايا الاقتصادية